

رواه ابو داود والبيهقي وغيرهما بهذا اللفظ باسنا  
حسن وقال البخاري في صحيحه قال ابن عباس  
المستحاضة يايتها زوجها اذا صلت الصلاة اعظم  
ولان المستحاضة كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرهما  
فكذلك في الجماع ولان التحريم انما يثبت بالشرع ولا  
يرد الشرع بتحريره واما الصلاة والصيام والفقحة  
وكتابة القران ومس المصحف وجماله وسجود الشكر  
وجوب العبادات عليها فهي في كل ذلك كالطاهر  
وهذا يجمع عليه واذا ارادت المستحاضة الصلاة  
فانها ترمس بالاحتياط في طهارة الحدث وطهارة  
الجنس فتغسل فرجها قبل الوضوء والتيمم ان  
كانت تقيمه وتحشو فرجها بقطنة او خرقة دفا  
للنجاسة او ثقبها فان كان دما قليلا يندفع  
بذلك وحده فلا شيء عليها غيره وان لم يندفع بذلك  
شدت مع ذلك على فرجها وتنجست وهو ان تشد  
عليه وسطها خرقة او حيطا او نحوه على صورة  
الكفة وتاخذ خرقة اخرى مشقوقة الطرفين  
بالخرقة التي في وسطها احدهما فداها والاخرى  
خلفها وتحم ذلك الشد وتلصق فيه الخرقة  
الشدودة بين الخدين بالقطنة التي في  
الفرج الصا قاجيدا وهذا الفعل يسمى تلجما واستقرار  
وتد

معلم المستحاضة

والمصيبة قال اصحابنا وهذا الشد والتلجم واجب  
الا في موضعين احدهما ان تناذك بالشد وجرها  
اجتماع الدم فلا يلزمها لما فيه من الضرر والثاني  
ان تكون صائمة فتترك الحشو في المهبأ وتقتصر  
على الشد قال اصحابنا ويجب تقدم الشد  
والتلجم على الوضوء وتوضا عقيب الشد من غير  
امهال فان شدت وتنجست واخرت الوضوء وتطول  
الزمان ففي صحة وضوئها وجهان الاصح انه لا يصح  
واذا استوفيت بالشد على الصفة التي ذكرناها  
ثم خرج منها دم من غير تغريط لم يبطل طهارتها  
ولا صلاحها ولها ان تصلي بعد فرصتها ما شئت  
من النوافل لعدم تغريطها والتعد للاختلاف  
عن ذلك اما اذا خرج الدم للتقصيرها في الشد  
او زالت العصا بة عن موضعها لضعف الشد فزاد  
خروج الدم بسببه فانه يبطل طهارتها فان كان  
ذلك في اثنا صلاة بطلت وان كان بعد فريضة لم  
تسبغ النافلة للتقصيرها واما تجد يد غسل الفرج  
وحشموه وشدده لكل فريضة فينظر فيه فان زالت  
العصا بة عن موضعها زال الله تعالى عن ظهر الدم  
على جوانبها لعصا بة وجب التجديد وان لم تزل  
العصا بة عن موضعها ولا ظهر الدم ففيه وجهان

Copyrighted by the University of Toronto